مدير المصالح العقارية: الهبة تنتعش في السويداء بسبب قرار إيداعات المصارف

نقيب مهندسي السويداء لـ«الوطن»: سوق العقارات يشهد حالة جمود حتى في البناء

السويداء- عبير صيموعة

أدى ارتفاع أسعار العقارات في السويداء نتيجة ارتفاع أسعار مواد البناء والمحروقات وأجور النقل إضافة إلى اليد العاملة إلى تحول أموال الكثيرين باقتناء شقة سكنية إلى حلم بعيد المنال بعد أن تجاوزت تكلفة المتر الواحد بين إنشاء وإكساء مليون ليرة لتضاف إليها نسبة الربح لتتجاوز التكلفة مليون ونصف المليون للمتر الواحد، الأمر الذي أدى إلى جمود في حركة البيع والشراء على ساحة المحافظة كلها بحسب ما أشار إليه أصحاب المكاتب العقارية والمتعهدين على حد سواء.

وأوضحوا لـ«الوطن» أن الفورة العقارية من إنشاء وإكساء التي شهدتها المحافظة خلال السنوات الماضية على نطاق واسع دخلت قسراً في ثلاجة الجمود نظراً للأسعار المرتفعة، كما أدت إلى بقاء المئات بل الآلاف من الشقق السكنية فارغة تصفر بها الرياح، وعدا ذلك فقد بات شراء قطعة أرضٍ في أي منطقة من مناطق المدينة من المستحيلات وخاصة بعد أن تراوح سعر المتر المربع الواحد بين مليونين إلى أربعة ملايين ليرة وهو ما أدى إلى الإحجام عن عمليات الشراء والبناء.

كما أكد أصحاب المكاتب العقارية أن ارتفاع أسعار العقارات لم يكن «المفرمل» الوحيد لعمليات البيع والشراء، فإيداع ١٥ بالمئة من قيمة البيان المالي للعقار المبيع لدى المصرف أقفل كذلك أبواب بيع العقارات وشرائها على ساحة المحافظة، مع فقدان الأمل بعودتها في ظل الارتفاع اليومي لأسعار العقارات.

نقيب مهندسي السويداء حسان فهد أوضح لـ«الوطن» أن سوق العقارات على ساحة المحافظة، تشهد حالة من «الجمود» الشرائي والبنائي، في آنٍ واحد، وهذا مرده أولاً إلى ارتفاع أسعار العقارات بشكلٍ غير مسبوق، وعجز عدد كبير من مواطني المحافظة، على اقتحام سوق العقارات، لعدم توافر السيولة المالية اللازمة لديهم، إضافة إلى ارتفاع قيمة الضرائب المفروضة على تراخيص البناء، والتي وصلت إلى ٢٠٠ مليون ليرة للرخصة الواحدة في حال ترخيص بناء يرجى، الأمر الذي أدى أيضاً إلى إحجام الكثيرين عن البناء، والأهم من كل ما ذُكر هو الإيداع المصرفي، الذي تبلغ قيمته ١٥ بالمئة من قيمة العقار المبيع.

بدوره مدير المصالح العقارية في السويداء جهاد الحلبي قال لـ«الوطن»: إن معاملات البيع والشراء باتت تشهدُ تراجعاً ملحوظاً في الآونة الأخيرة لتحل محلها معاملات الهبة، وذلك هرباً من إيداع ١٥ بالمئة من قيمة العقار لدى المصرف، حيث يتم تقدير قيمة العقار وفق الأسعار الرائجة، ما أدى إلى خروج شرائح كثيرة من المواطنين من سوق العقارات وخاصة أصحاب الدخل المحدود، والمهن الحرة وغيرهم.

أهالي إدلب المقيمون في حماة أجور المنازل ترهقهم والمعونات الإغاثية لا تشملهم

محافظ إدلب: تخفيف المعونات و٩ سرافيس إضافية للنقل والخدمات مؤمّنة

حماة- محمد أحمد خبازي

كشف العديد من أهالي محافظة إدلب المقيمين بحماة، ومعظمهم موظفون يعملون بدوائر حماة وفي خان شيخون، أن وضعهم يشبه المثل الشعبي القائل: «بعد الموتة عصة قبر»، فهم يعانون أكثر ما يعانون من إيجارات السكن المرتفعة، التي ترتفع كل فترة وأخرى، ومن النقل من حماة إلى خان شيخون، ومن شح معونات المنظمات الدولية والهلال الأحمر.

وأوضحوا أن أجرة أصغر منزل بحماة بين ١٥٠-٢٠٠ ألف ليرة، وهو ما دفعهم للعمل بورشات ومعامل الأحذية والألبسة والأدوية، وتشغيل أولادهم بأعمال حرة، كي يستطيعوا تأمين إيجاد المسكن، وإسناد رواتبهم بأي مبلغ إضافي ليتمكنوا من شراء الحد الأدنى من مستلزمات الحياة اليومية.

وذكر بعضهم أن العبء الأكبر عليهم هو النقل من حماة إلى خان شيخون، فوسائط النقل المجانية التي خصصتها المحافظة لهم قليلة، وتنطلق من حماة عند الساعة الثامنة والنصف صباحاً وتعود عند الثالثة بعد الظهر.

ولفتوا إلى أن الوضع الإغاثي سيئ جداً، فقبلاً كانت المنظمات الدولية والهلال الأحمر والجمعيات الخيرية تدعمهم بسلال معونة غذائية، ولكن منذ فترة أصبح الدعم شحيحاً، وصاروا يعاملون كالمهجرين الذين عادوا إلى المناطق التي هجرهم الإرهاب منها بعد أن حررها الجيش، رغم أنهم مازالوا مهجرين ومقيمين بحماة وبالإيجار.

أما طلاب الجامعة بحماة، فهم غير مشمولين بالمعونات أيضاً، رغم أنهم مهجرون ولا يتواصلون مع أهاليهم.

ورداً على أسئلة «الوطن» حول معاناة الأهالي بيَّن محافظ إدلب نائر سلهب، أن توزيع المعونات لأهالي إدلب يقع على عاتق المسؤولين بالمحافظات التي يقيمون فيها، وقد تم مؤخراً تخفيف الكميات التي توزع من خلال الهلال الأحمر أو الرعاية الاجتماعية أو الشؤون، والذين يأخذون معونات هم ٤٠ بالمئة من العدد الكلي.

> مدير الشؤون الاجتماعية: ارتفاع أجور السكن بحماة من أصعب المشكلات التي تواجههم

وأوضح أن ريف إدلب المحرر مغطى بشكل كامل بتوزيع المعونات.

وفيما يتعلق بمشكلة النقل لفت سلهب إلى أن آليات المحافظة وعددها ٥ باصات تنقل الموظفين والمعلمين والمعلمات مجاناً من حماة إلى الريف المحرر، وحتى المواطن العادي يمكنه الركوب بتلك الوسائط مع إيجارات السكن بحماة هو من أصعب المشكلات التي تواجه أهالي إدلب المهجرين، فأكثر من ٩٠ بالمئة من العائلات الإدلبية هي موظفة وإيجار البيت بحماة يعادل راتباً ونصف الراتب من راتبي الزوجين، وهو ما يرغم الأسرة مهما يكن عدد أفرادها على العيش بنصف راتب كل الشهر!.

وأوضح أن ذلك يدفع الأهالي لتشغيل أولادهم بأعمال شاقة كي يعينوهم على ظروف الحياة، فالوضع العام «مستوي»!.

وقال: يومياً يراجعنا بين ١٥-٢٠ حالة لا تملك ثمن الخبز.

وعن مشكلة النقل بين أن المحافظة تتواصل مع وزارة الإدارة المحلية لتأمين وسائل نقل إضافية للموظفين والمواطنين.

وعن الخدمات العامة أوضح أنه عاد إلى خان شيخون بين ١٢٠٠-١٣٠٠ عائلة، وأن الخدمات المقدمة لهم ممتازة فالمياه متوافرة والكهرباء تكاد لا تنقطع وهي أفضل من كل المحافظات.

أما فيما يتعلق بالمعونات الإغاثية، فقد كشف أنه لا يوجد تمويل لدى الجهات المانحة، وأن المنح يشمل ٢٦٠٠ عائلة من أصل ٩٠٠٠ عائلة مقيمة بحماة.

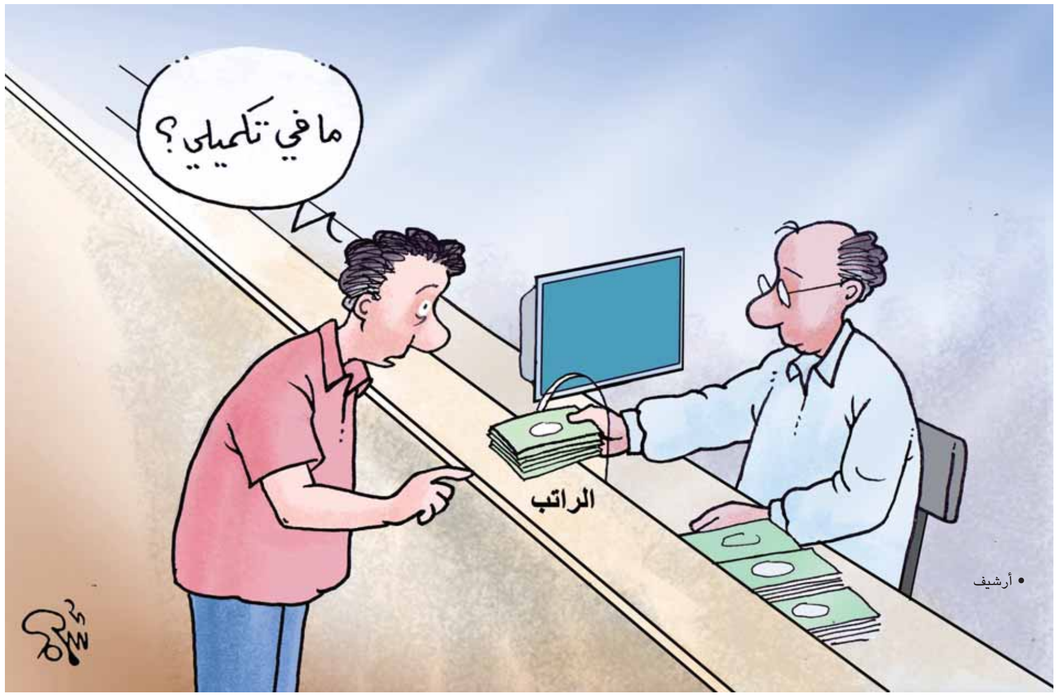

• أرشيف

متى ستصل الكهرباء لقرى الشويط؟

عضو مجلس شعب: ٤٠٠ ألف نسمة بلا كهرباء منذ ١٠ أعوام.. ومدير كهرباء دير الزور: الحل بمحطة نقالة

عبد المنعم مسعود

تساءل عضو مجلس الشعب عن محافظة دير الزور ياسر السلامة عن اللغز وراء عدم تزويد أكبر خزان بشري في الريف الشرقي لدير الزور بالكهرباء، وأضاف: إن قرى الشريط الخمس وهي غريبة ودبلان ومدينة صبيخان وتشرين والدوير قطع عنها التيار الكهربائي وبعد خمس سنوات من عودة المحافظة إلى كنف الدولة لا تزال هذه القرى بلا كهرباء.

وقال السلامة في تصريح لـ«الوطن» إن التعداد السكاني لهذه المنطقة يتجاوز أربعمئة ألف نسمة ومع ذلك فإن الحكومة لم تضع عموداً واحداً من الكهرباء في هذه المناطق التي تتوسط في موقعها الريف الشرقي للمحافظة وتتبع إدارياً لمنطقة الميادين، على حين أن كامل منطقة البوكمال التي تلي هذه القرى قد وصلها التيار الكهربائي كما وصل إلى باقي قرى الريف الشرقي الممتدة من مدينة دير الزور وصولاً لمدينة العشارة.

وبين السلامة أن الحكومة عملت على إيصال تمديدات الكهرباء حتى الحدود الإدارية لقرية غريبة قبل عام ونصف العام ثم توقفت وكان بإمكانها استكمال تمديد هذا الخط لمسافة ١٥ كيلومتراً لتصل الكهرباء إلى كامل هذه القرى.

ووفقاً للسلامة فإنهم كأعضاء مجلس شعب تقدموا بكتاب للحكومة نهاية العام الماضي عن طريق رئاسة مجلس الشعب، فجاء الجواب مفاجئاً من وزير الكهرباء الذي ربط تغذية هذه القرى بالانتهاء من تمديد خط ٦٦ الذي سيمتد من محطة تحويل الميادين باتجاه محطة تحويل الجلاء في منطقة البوكمال ويمر بعمق البادية على بعد ٥ كم من هذه القرى، وأنه بعد بالانتهاء من هذا الخط الذي يعول العمل فيه تنظيف المنطقة من الألغام سيتم إنشاء وصلات منه باتجاه كل قرية من هذه القرى الخمس ما يعني زيادة في الأمراس لمسافة تزيد على ١٠ كم.

مدير كهرباء دير الزور خالد لطفي بين أن المنطقة تشكل أكبر تجمع سكاني في الريف الشرقي، وتحتاج تغذيتها لإنجاز صيانة الخط القديم الـ٦٦ المار بعمق خمسة كيلومتر في الصحراء بمحاذاة هذه القرى، وهذا الخط فشلت عمليات التعاقد لإنجازه مرتين في المؤسسة العامة للتوليد، واقترح الذهاب باتجاه تعاقد بالتراضي وعندها فقط يمكن قلب خط الـ٦٦ الحالي إلى داخل هذه القرى باتجاه محطة الجلاء ليصبح خطاً منخفضاً، مضيفاً أنه حتى بعد إنجاز ذلك فإن محطة تحويل الميادين تحتاج إلى محولة جديدة باستطاعة ٢٠ ميغا أو ٣٠ ميغا ليتم تغذية هذه القرى ذلك أن المحولة الحالية أصبحت حمولتها فوق استطاعتها.

ورأى لطفي أن الحل الأمثل حالياً وفي ظل تعذر التعاقد لإنجاز صيانة خط الـ٦٦ يكون بمحطة نقالة يمكن وضعها في مدينة صبيخان، ويتم تمديد الكهرباء منها باتجاه تشرين والدوير وكذلك من صبيخان باتجاه دبلان وغربية.

موسم حصاد القمح انتهى في الحسكة وحجم التسويق ١٣ ألف طن

الحسكة - دحام السلطان

أكد مدير زراعة الحسكة علي خلوف الجاسم، أن عمليات حصاد محاصيل القمح والشعير والعدس المروي، انتهت بشكل كامل في معظم أنحاء الرقعة الجغرافية الزراعية بالمحافظة.

وبيّن الجاسم في تصريح لـ«الوطن» أن حجم المساحة المحصودة وبحسب المساحة المزروعة لمحصول القمح، وصل إلى ٩٥٢٠٠ هكتار، ووصل حجم مساحة محصول الشعير المروي إلى ١٣٢٠٠ هكتار، وحجم مساحة محصول العدس المروي إلى ١٨٠٠ هكتار، على حين تراوح عدد الحصادات التي عملت في موسم الحصاد على مستوى المحافظة بين ٤٠٠- ٥٠٠ حصادة لهذا الموسم.

وأشار مدير الزراعة، إلى أن إنتاج محاصيل الحبوب في محافظة الحسكة، انحصر خلال الموسم الحالي بالمساحات المروية فقط، حيث كان حجم الإنتاج المتوقع نحو ٣٠٠ ألف طن، ٢٧٥ ألف طن منها قمح، و٢٦٨٠٠ طن شعير، في حين أن جميع الحقول البعلية كانت غير قابلة للحصاد، بسبب عدم نمو المحصول الناتج عن سيطرة الجفاف وغياب الأمطار عن المحاصيل في مواعيدها المحددة، لافتاً إلى أنه لم يتم أي تسويق من كميات محصولي الشعير والعدس، موضحاً أن عمليات تسويق محصول القمح مازالت مستمرة بشكل خفيف، وأن الكمية المسوقة إلى مراكز الشراء التابعة للمؤسسة السورية للحبوب بريف القامشلي، تجاوزت ١٣ طناً إلى الآن، ومرشحة للزيادة لتصل كميات التسويق فيها إلى نحو ١٥ ألف طن.

وفي سياقٍ آخر لفت الجاسم إلى أن حجم المساحة المزروعة بمحصول القطن، وصل حجمها إلى ٥٩١٠ هكتارات، من أصل حجم المساحة المخططة لزراعته والبالغة ٦٧٥٤ هكتاراً، مبيناً أن مساحات زراعة المحصول قد ازدادت بأكثر من ألف هكتار عن حجم مساحة زراعته في الموسم الماضي، التي وقف رقمها عند ٤٦٧٩ هكتاراً من أصل حجم المساحة المخططة لزراعته، مشيراً إلى أن المؤشرات الأولية لوضع المحصول تبدو جيدة ولا شكاوى وصلت إلى المديرية بخصوصه، إذا ما قيست بالوضع العام لزراعته ولواقع الزراعة بالمحافظة بشكل عام، مؤكداً أن طور نمو النبتة يتراوح بين ٦- ٨ أوراق فما فوق وهناك مساحات أصبحت في طور الزهر، نتيجة لمواعيد زراعته ولا وجود لأمراض طارئة في نمو المحصول حتى تاريخه، وأن زراعته تركّزت في مناطق «أبو راسين والبعيرية وتل براك والهول والجوادية والقحطانية ومعظم المناطق الشمالية من محافظة الحسكة»، أي في المناطق الواقعة خارج سيطرة الجيش العربي السوري من المحافظة.

يُذكر أن رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس، كان قد وافق مؤخراً على توصية اللجنة الاقتصادية، بتأييد مقترح وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بتحديد سعر شراء محصول الكيلوغرام الواحد من محصول القطن المحبوب من الفلاحين لموسم ٢٠٢٢ بمبلغ قدره ٤٠٠٠ ليرة واصلاً إلى أرض المحالج ومراكز استلام المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان.